في ظل الضغوط الأمريكية وغياب نظام قضائي مستقل: هل تشكل محاكمة صدام ورطة للحكومة العراقية؟

01-7-2004

إذا كانت هناك مصلحة لبوش في إجراء هذه المحاكمة الآن، لاعتبارات تتعلق بتعزيز موقفه قبيل الانتخابات الأمريكية القادمة، فإن الاستعجال بمحاكمة صدام وبهذه الصورة المهينة ليس في مصلحة الشعب والحكومة العراقية

بقلم عبدالله صالح

يمثل الرئيس العراقي السابق صدام حسين و 11 من كبار المسئولين السابقين في نظامه اليوم (الخميس) أمام المحاكمة للاستماع للاتهامات الموجهة إليهم. والتي تشمل اتهامات بجرائم حرب تتعلق بغزو الكويت عام 1990 وقمع انتفاضتي الشيعة والأكراد بعد ذلك، واستخدام أسلحة كيماوية ضد الأكراد عام 1988 وخلال الحرب الإيرانية-العراقية ما بين عامي 1980 و 1988 وغير ذلك من الاتهامات، وإذا أدين صدام حسين فقد يواجه عقوبة الإعدام.

وقد حظيت محاكمة صدام حسين باهتمام إعلامي واسع النطاق، حيث أشارت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية اليوم في افتتاحيتها إلى أن محاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين وأعوانه يجب أن تكون خطوة فعلية وملموسة باتجاه سيادة حكم القانون في العراق، وألا تكون خطوة نحو الوراء تكرس نهج الانتقام والثأر. وتؤكد الصحيفة على ضرورة أن يواجه صدام حسين محاكمة عادلة في ظل وجود حكومة عراقية منتخبة، تطبق القوانين العراقية والدولية، وعليه فإن المحاكمة الحقيقية يجب أن تبدأ في يناير المقبل وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات في العراق. ومن ثم فإن الصحيفة تدعو الحكومة المنتخبة عند تشكيلها إلى استبدال الهيئة القضائية المشكلة حاليا، والتي يرأسها سالم الجلبى بهيئة أخرى مستقلة ومؤهلة، لتحاشي الدوافع السياسية، مع الاستعانة بلجنة من المحلفين الدوليين لديهم الخبرة والدراية في قضايا الجرائم ضد الإنسانية لتقديم النصح والمشورة إلى القضاة العراقيين.

ومن جانبها، نقلت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية عن رئاسة الوزراء البريطانية في داوننج ستريت تأكيدها أن لندن لن تعارض توقيع عقوبة الإعدام بحق صدام حسين، في حالة تقرير العراقيين هذا المصير لرئيسهم السابق. وقالت الصحيفة إن الوزراء البريطانيين يتمنون ألا يتم إعدام صدام حسين حتى لا يتحول إلى شهيد، ونقلت عن المتحدث الرسمي لرئيس الوزراء البريطاني قوله: "لقد أعلننا موقفنا بوضوح أننا نعارض عقوبة الإعدام، لكن العراق الآن أصبح له حكومة ذات سيادة، ونحن نحترم ذلك".

وقد اقتيد الرئيس العراقي السابق أمس إلى قاعة المحكمة وكان يرتدى عباءة رصاصية اللون وبدا متوتراً، لكن ذلك لم يمنعه، كما يقول "روبرت فيس" مراسل الاندبندنت من إلقاء التحية على الحضور، قبل أن يجلس مباشرة على أقرب كرسي، في حين كان جميع الحضور واقفين، معرفاً نفسه قائلاً: أنا صدام حسين المجيد رئيس جمهورية العراق، ومتسائلاً عن موعد استجوابه. وأضاف مراسل الاندبندنت على لسان وزير العدل العراقي أن عقوبة الإعدام ستفرض على صدام إذا أدين بالجرائم الخطيرة التي يتهم بارتكابها، الجرائم ضد البشرية، وجرائم الإبادة، واستخدام الأسلحة الكيماوية، ولكن مراسل الصحيفة البريطانية أعرب عن اعتقاده بأن محاكمة صدام حسين ستكون بمثابة مسرحية تلهي الشعب العراقي والعالم عما يحدث في الحياة اليومية للمواطن العراقي، الذي لا يجد قوت يومه.

وينتقد الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض القاضي السابق بمحكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا الانسياق العراقي وراء الضغوط الأمريكية بالمحاكمة العاجلة لصدام، مشيراً إلى أنه إذا كانت هناك مصلحة لبوش في إجراء هذه المحاكمة الآن، لاعتبارات تتعلق بتعزيز موقفه قبيل الانتخابات الأمريكية القادمة، فإن الاستعجال بمحاكمة صدام وبهذه الصورة المهينة ليس في مصلحة الشعب والحكومة العراقية. ويقول: إننا لم نرى مجرم الحرب الصربي مكبلاً بالسلاسل أمام محكمة لاهاي الدولية، بل رأيناه في قمة أناقته ونظافته، محاطاً بفريق من أمهر المحامين الدوليين، يترافعون عنه أمام قضاة معروفين بنزاهتهم وخبرتهم القانونية.

ويضيف القاضي بمحكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا: إن محاكمة الرئيس صدام حسين هي ورطة للحكومة العراقية بكل تأكيد، لأن من سيقدمونه للمحاكمة هم أعداء، ولا يملكون نظاما قضائيا مستقلا، وفوق هذا وذاك لا يتمتعون بالشرعية لأنهم معينون من قبل قوة محتلة. وسيواجه القضاة معضلة قانونية وهي كيفية إثبات الجرائم وإحضار الشهود والأدلة القاطعة، وهي أمور صعبة وبالغة التعقيد، فحدوث قتل وتعذيب ومقابر جماعية ربما لا يكون دليلا كافيا يجرم رئيس الجمهورية. ونذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ونقول إن عمليات التعذيب حتى الموت والاعتداءات الجنسية التي تعرض لها المعتقلون العراقيون في سجن أبو غريب علي أيدي السجانين الأمريكان يمكن أن تستخدم لإنقاذ الرئيس صدام. وقد يقول المدافعون عنه إن مسئوليته عن هذه الممارسات هي نفس مسؤولية الرئيس جورج بوش. فإذا كان تعذيب السجناء أو قتلهم يدينه فانه يدين الرئيس بوش أيضا، وإذا كانت المقابر الجماعية تدينه، فإن مقبرة الفلوجة الجماعية، وعشرين ألف عراقي قتلوا في الحرب الأخيرة تدين الرئيس بوش أيضا، وعلينا أن نتذكر دائما أن رئيس هيئة المحكمة التي ستحاكم الرئيس صدام هو ابن شقيق الدكتور احمد الحلبي الخصم اللدود ومهندس الحرب ضد العراق، الأمر الذي يجعل مصداقية المحكمة وقضاتها موضع الكثير من علامات الاستفهام

وإذا كانت محاكمة الرئيس العراقي ومعاونيه أمر مطلوب، فإنها لا يجب أن تكون على قمة أولويات الحكومة الحالية، التي لم تتول السلطة إلا قبل يومين فقط، حيث يفترض أن تهتم هذه الحكومة بتحقيق الأمن في البلاد، وإعادة بناء مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وأن تعمل على تدعيم شرعيتها لدى الشعب العراقي، بدلاً من أن تبدأ عهدها بمحاكمة الرئيس السابق، وهي قضية قانونية شائكة وغير مأمونة العواقب.